المجالات الحيوية، في ظل اعتماد، شبه أساسي، على الدعم الحكومي للسلع والخدمات الرئيسية، كالطاقة والطب والتعليم، التي تؤثر على مناحي الحياة الاقتصادية، ومستوى معيشة الأفراد. يوضح تقرير «مؤسسة النقد العربي السعودي» عن التضخم في الربع الرابع من عام 2016، أن «التوقعات تشير إلى ارتفاع الضغوط التضخمية بسبب تخفيض الدعم عن أسعار الوقود والطاقة. وذلك على الرغم من انخفاض أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية، وارتفاع القوة الشرائية لعملة الربط بالدولار الأميركي، ورغم الانخفاض الملحوظ في السيولة المحلية نتيجة انخفاض الإنفاق الحكومي».

الضغوط التضخمية

تبدو الأزمة المالية السعودية غير عرَضية أو مرحلية، برغم الإصرار السعودي على إنكار وجود أزمة، إذ تستمرّ الضغوط التضخمية برغم انخفاض المعروض من النقد، بالتوازي مع مؤشرات تدل على عدم الاستقرار لدى المستثمرين في القطاعات المالية. حيث شهد شهر كانون الأول من عام 2015، تحويل أصحاب الحسابات البنكية ما يقارب من 80 مليار ريال إلى عملات أجنبية. ويشير تقرير لمؤسسة «جدوى للاستثمارات» (مقرّها الرياض) إلى أن حجم الودائع في البنوك السعودية ينخفض بمعدل 1% شهراً بعد شهر، وهو يوازي ما كان حاصلاً في اليونان في بداية أزمتها المالية. وبالنظر إلى أن معدل انخفاض إجمالي الأصول الاحتياطية قد بلغ 15،8% خلال 2015، بالتوازي مع معدل مماثل، 15،9%، لانخفاض إجمالي الموجودات الأجنبية، يتضح أن إعادة تقييم لمركز الريال السعودي سيؤدي إلى انخفاض قيمته الشرائية مابين 40 ـ 50%.

ومما سبق يبدو أن السعودية سوف تدفع إلى مسار إجباري، سبق لدول عديدة مأزومة أن مرّت به. يتضمّن إلى جانب خفض الإنفاق الحكومي، خصخصة العديد من الشركات والقطاعات السيادية، وفرض ضرائب على الدخل والمشتريات. وبالاستناد الى أحد السيناريوهات «المتفائلة» ـ سعر برميل النفط 40 دولاراً ـ الذي يتضمن تخفيض الإنفاق العام بنسبة 10%، وتمويلاً من الاكتتاب العام يغطي 50% من الإيرادات، فإن السعودية ستحرق كامل احتياطاتها النقدية خلال الأعوام الخمسة المقبلة (كلّف العجز في عام 2015 السعودية ما قيمته 100 مليار ريال من الاحتياطات النقدية).

خصخصة المملكة

أشار بن سلمان، في مقابلته مع «ذي إكونومست»، إلى بعض المشاريع الجديدة، التي اعتبرها تندرج في إطار النقلة النوعية للاقتصاد السعودي، عبر الاستثمار في قطاعات كالمناجم، والسياحة الدينية، والطاقة، وبعض الموارد والقطاعات غير المستثمرة، اذ ستقوم الدولة بتحويلها إلى مشاريع وشركات، ثم تطرحها للاكتتاب العام، إضافةً إلى خصخصة الطبابة، والتعليم، وقطاعات عامة أخرى، وشركات عدّة، وفرض ضرائب، وخفض الدعم الحكومي، إلخ... بكلام آخر، أراد بن سلمان، الذي يعي خطورة الموقف، إعادة طرح الأزمة على أنها مجرد «آلام نمو» تعانيها دولة إثر عملية تطورها، فيما الحاصل هو أن النظام السعودي مقبل على أزمة من المستبعد أن يخرج منها بهيئته الحالية.

في هذا السياق، أفاد تقرير أعدته الشركة الإستشارية العالمية «ماكينزي أند كو»، أنه على النظام السعودي إذا ما أراد تجنّب الأزمة، أن يزيل القيود التي تحدّ التنافس في القطاع الخاص، وأن يطوّر البنى التحتية المطلوبة لضمان كفاءته، وجذب الاستثمارات المباشرة، الخارجية منها والمحلية. وعلى المملكة، بحسب التقرير، «تغيير عقليتها» التي تفضّل الاعتماد على الدولة اقتصادياً، إلى عقلية الاعتماد على «قطاع خاص قوي»، حيث «يترتب على المواطن مسؤوليات باتجاه المجتمع تأتي على هيئة ضرائب». ويتوقع التقرير أنه بحلول 2030، يمكن للاقتصاد السعودي أن يعتمد بنسبة 84% على القطاع الخاص، ولكن ما لا يأخذه التقرير بالاعتبار، في دفعه المملكة نحو الخصخصة وتقليص دور الدولة في الاقتصاد، هو أن النظام السعودي يعتمد لاستمراريته على مدى قدرته بذخ الأموال على شعبه وحلفائه والمتعيّشين عليه في الخارج، فيما المرحلة المقبلة التي - وفي ظل خطر نفاذ الاحتياط - لا يمكن توصيفها إلا بمرحلة تقشف، تأتي على غرار ما يصفه الخبراء لأي دولة تعاني أزمة اقتصادية، ولكنها مغلّفة بعباءة سعودية. ويرى تقرير «مولدين إيكونوميكس» أن شعباً لا يدفع ضرائب دخل ولا الفوائد، ويعتمد على السلع المدعومة في معيشته، لن يتحمّل سياسات التقشف، وسيكون ردّ فعله عنيفا جداً.

هذا كلّه مع التسليم بنجاح هذه السياسات التي يسوَّق لها على أنها الطريقة الوحيدة لتخطي الأزمات الاقتصادية، والعبور بالبلاد إلى «الاقتصاد الحديث»، فيما أثبتت، عند التطبيق، فشلها مراراً. وتتجاهل هذه السياسات أن السعودية كدولة أنشئت بهدف خدمة مصالح الغرب الامبريالية، وهي قائمة - دولةً، واقتصاداً، ومجتمعاً - حول مبادئ تتيح لها أداء هذا الدور. ولذلك، عندما بدأت تتخلّى عنها الولايات المتحدة، بحكم تبدلات حدثت في السياسة الأميركية، إثر تغيّرات في مصالحها، كان لا بد من وقوع الأزمة، التي تعامل معها النظام السعودي بمحاولات لتصديرها إلى الجوار، عبر إشعال الحروب، وتمويلها، ودعم أنظمة مستبدة تتوافق مع مصالحها لقلب الموازنات.

تتراءى في الأفق السعودي عدة ظواهر سترسم مرحلة ضعف النظام أهمها: فقدانه القدرة على التحكم في جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الداخل، إن كان على مستوى مؤسسات الدولة أو في المجتمع. توترات وانقلابات داخل العائلة المالكة، التي يتخللها معارضة شديدة لسلمان وابنه. حتى إن أحد الأمراء، سعود بن سيف النصر، وصف محمد بن سلمان بـ«السفيه» في حسابه على «تويتر»، وحمّله مسؤولية الأزمة التي تقدم عليها البلاد. وازدياد التحركات السياسية في شرق البلاد إلى جانب الهجمات «الإرهابية» على المملكة، وإضافةً إلى ذلك، تراجع دور المملكة في تشكيل الأحداث على المستوى الإقليمي والتأثير على مجرياتها.

> طرح الخصخصة لتجاوز الأزمة يصوّرها كما لو انها «آلام نمو»

«آرامكو» و«شل»: إنهاء الشراكة

أعلنت شركتا «شل» و«آرامكو»، أول من أمس، خططاً لتقسيم شركة «موتيفا إنتربرايز» التي أنشئت عام 1998، وفصل الأصول، وذلك بعد نحو عقدين من تكوين المشروع الأميركي المشترك لتكرير النفط وتوزيع منتجاته.

وقال بيان إنه «بموجب خطاب نيّات غير ملزم، ستحتفظ آرامكو باسم موتيفا وتصبح المالك الوحيد لمصفاة بورت آرثر في ولاية تكساس»، وهي أكبر مصفاة في الولايات المتحدة، كما ستحتفظ بـ26 محطة للتوزيع. وأضاف أنّ «آرامكو ستمتلك أيضاً رخصة حصرية لاستخدام العلامة التجارية شل في بيع البنزين والديزل في أسواق تكساس، وأغلبية وادي مسيسبي والجنوب الشرقي ووسط الأطلسي».

وأشار محلل في مصرف «أوبينهايمر» للاستثمار إلى أنّ «موتيفا تعاني تجاوزات في التكاليف، وتأخيرات في البناء، أدّت إلى تقليص أرباحها». وأضاف أنها «عانت تسريبا وحرائق ما أخّر مشروع توسيع المصفاة إلى ضعف حجمها».

وستصبح «شل» المالك الوحيد لمصفاة «نوركو» في لويزيانا، حيث تدير أيضاً محطة للكيميائيات، ومصفاة «كونفنت» في لويزيانا، إضافة إلى تسع محطّات للتوزيع، فضلاً عن أسواق العلامة «شل» في فلوريدا، ولويزيانا، ومنطقة الشمال الشرقي.

وأوضح متحدث باسم «شل» أنّ إنهاء الشراكة يندرج في سياق مشروع «شل» بيع ما يساوي حوالى 30 مليار دولار من أصولها.

(الأخبار، أ ف ب)